EP

UNEP/EA.SS.1/4

الأمم المتحدة

Distr.: General
8 March 2022

Arabic
Original: English

جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة

الدورة الاستثنائية الأولى: الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة
نيروبي (مختلطة)، 3 و4 آذار/مارس 2022

إعلان سياسي للدورة الاستثنائية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة

نحن رؤساء الدول والحكومات والوزراء والممثلين رفيعي المستوى، اجتمعنا، مع ممثلي المنظمات الدولية وأصحاب المصلحة الآخرين، في الدورة الاستثنائية لجمعية الأمم المتحدة للبيئة المعنونة ''الاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة :UNEP@50 تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة من أجل تنفيذ البُعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030'' للاحتفال بالذكرى السنوية الخمسين لإنشاء برنامج الأمم المتحدة للبيئة،

إذ نعرب عن امتنانها لحكومة كينيا على استضافتها الدورة الاستثنائية – التي تعد فرصة تاريخية للمجتمع العالمي وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة – للتفكير في الإنجازات والدروس المستفادة، وتصور الطموحات والإجراءات المستقبلية لدعم تنفيذ البُعد البيئي للتنمية المستدامة،

وإذ نُقر مع التقدير بمساهمة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على مدار 50 عاماً في دعم الجهود المبذولة على نطاق العالم للتغلب على أكبر التحديات البيئية التي تواجه كوكب الأرض،

وإذ نسلم بأن تهيئة بيئة نظيفة وصحية ومستدامة أمر هام للتمتع بحقوق الإنسان، وإذ نحيط علماً بقرار مجلس حقوق الإنسان 13/48 المعنون ''حق الإنسان في بيئة نظيفة وصحية ومستدامة''، وإذ نلاحظ أن الجمعية العامة قد دُعيت إلى النظر في هذه المسألة،

وإذ نشير إلى إعلان استكهولم وخطة عمل استكهولم من أجل البيئة البشرية، وإعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وجدول أعمال القرن 21، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن 21، وإعلان جوهانسبرغ بشأن التنمية المستدامة، وخطة تنفيذ نتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، وإعلان ريو+20 المعنون ''المستقبل الذي نصبو إليه''، ولا سيما الفقرة 88 منه، وقرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 المعنون ''خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية''، وقرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون ''تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030''، وقرار الجمعية العامة 333/73 المؤرخ 30 آب/أغسطس 2019 المعنون ''متابعة تقرير الفريق العامل المخصص المفتوح العضوية المنشأ عملاً بقرار الجمعية العامة 277/72'' وقرار الجمعية العامة 208/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر

2021 بعنوان ''تقرير جمعية الأمم المتحدة للبيئة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة''، وكذلك نتائج جميع المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي تعقدها الأمم المتحدة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والبيئية،

وإذ نسلم بالحاجة الملحة وبأهدافنا المشتركة لتوطيد وتعزيز حفظ البيئة وإصلاحها واستخدامها المستدام للأجيال الحالية والمقبلة، حيث إنه من الأهمية بمكان أن نعكس على وجه السرعة مسار الاتجاهات الراهنة للتدهور البيئي، التي تعوق التقدم نحو التنمية المستدامة، مع التسليم باختلاف الظروف الوطنية،

وإذ نؤكد من جديد أن القضاء على الفقر، وتغيير أنماط الاستهلاك والإنتاج غير المستدامة، وتعزيز الأنماط المستدامة، وحماية وإدارة قاعدة الموارد الطبيعية الخاصة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية تمثل أهدافا شاملة ومتطلبات أساسية للتنمية المستدامة، مع التأكيد على أن القضاء على الفقر لا يزال يشكل التحدي الأكبر الذي يواجه العالم اليوم،

وإذ نسلم بأهمية تعزيز سيادة القانون البيئي والإدارة الدولية الفعالة لشؤون البيئة من خلال العمليات المتعددة الأطراف، وإذ ندرك دور المبادرات الجارية الرامية إلى تعزيز النُهج المنسقة والإجراءات التكميلية لمعالجة فقدان التنوع البيولوجي وتغير المناخ والتصحر وتدهور الأراضي، فضلاً عن التلوث والإدارة غير السليمة للمواد الكيميائية والنفايات،

وإذ نسلم أيضاً بالأهمية الحاسمة للأطر القانونية المحلية الفعالة وهياكل الحوكمة لتعزيز الامتثال للالتزامات بموجب القانون البيئي الدولي، وتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، مع الإقرار بأهمية التعاون الدولي في هذا الصدد،

1- *نؤكد من جديد* على جميع مبادئ إعلان ريو بشأن البيئة والتنمية، وإذ نسلم بأننا نواجه تحديات مختلفة، فإننا سنعزز تعاوننا الدولي نحو البُعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة؛

2- *ندعم* تعزيز الإدارة الدولية لشؤون البيئة في سياق الإطار المؤسسي للتنمية المستدامة، ونعزز تحسين التنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة من أجل تحقيق التكامل المتوازن بين الأبعاد البيئية والاقتصادية والاجتماعية للتنمية المستدامة؛

3- *نلتزم* بأن نعمم، بطريقة متوازنة، البُعد البيئي للتنمية المستدامة في السياسات والاستراتيجيات والتخطيط الوطني، بما في ذلك على سبيل المثال لا الحصر، دعم بناء قدرات السلطات المعنية، مع مراعاة الظروف الوطنية، من أجل تحقيق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

4- *ندعو* إلى تجديد الجهود المبذولة على جميع المستويات لتعزيز تنفيذ الالتزامات والتعهدات القائمة بموجب القانون البيئي الدولي، والحفاظ على الطموحات فيما يتعلق بحماية البيئة ووسائل التنفيذ، بما في ذلك من خلال الشراكات العالمية وتهيئة مستقبل مستدام لصالح كوكبنا والتصدي للتحديات الاجتماعية والاقتصادية والبيئية الملحة، مع مراعاة خلفية جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) وأثرها غير المتناسب على أشد الناس فقراً والأشخاص الذين يعانون من أوضاع هشة عن طريق ضمان انتعاش مستدام بيئياً واجتماعياً واقتصادياً، بما في ذلك عن طريق إعادة البناء بشكل أفضل وأكثر مراعاة للبيئة؛

5- *نؤكد* الدور الذي لا غنى عنه لجمعية الأمم المتحدة للبيئة داخل منظومة الأمم المتحدة بصفتها الهيئة الحكومية الدولية لصنع القرار ذات العضوية العالمية، مع احترام استقلالية الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وولاياتها، من أجل تعزيز التقدم المحرز في التنفيذ الشامل للبُعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 داخل منظومة الأمم المتحدة، وتوفير التوجيه الشامل للسياسات، وتعزيز الإدارة الدولية لشؤون البيئة وتنفيذ الخطة العالمية للبيئة بما يتماشى مع وثيقة ''المستقبل الذي نصبو إليه''؛

6- *نؤكد من جديد* على دور برنامج الأمم المتحدة للبيئة بصفته الهيئة البيئية العالمية الرائدة التي تضع جدول الأعمال البيئي العالمي، وتعزز التنفيذ المتسق للبعد البيئي لأهداف التنمية المستدامة ضمن منظومة

الأمم المتحدة، وتقوم بدور المناصر الرسمي للبيئة العالمية، وندعم التعزيز المستمر للإشراف الحكومي الدولي ومساءلة أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة في تنفيذ ولاية البرنامج بما يتماشى مع مقرر مجلس الإدارة 2/27؛

7- *نجدد* دعمنا لتعزيز التعاون والتعاضد بين الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة مع احترام استقلالها وولايات كل منها، بغية تحقيق تحسن تدريجي في حالة البيئة العالمية، وكذلك في توفير وسائل التنفيذ، ولهذه الغاية، ندعو مجالس إدارة الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف إلى التعاون مع جمعية الأمم المتحدة للبيئة، حسب الاقتضاء، لتعزيز اتساق السياسات وتنفيذها بفعالية؛

8- *ندعم* تعزيز برنامج الأمم المتحدة للبيئة ووجوده الإقليمي، ونؤكد على أهمية العضوية العالمية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، وندعو جميع الدول الأعضاء وأعضاء *الوكالات* المتخصصة الذين ليسوا معتمدين بعد لدى برنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى أن يصبحوا كذلك؛ وفي هذا الصدد، نحيط علماً باهتمام باعتماد قرار الجمعية العامة 246/76 ونؤكد على الحاجة إلى مواصلة تحسين مكتب الأمم المتحدة في نيروبي، باعتباره مقر العمل الوحيد للأمم المتحدة في جنوب الكرة الأرضية والمضيف لمقر برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وعلاوة على ذلك، ندعو مكتب الأمم المتحدة في نيروبي إلى تقديم خدمات أكثر تنافسية مع دعوة مجالس إدارة جميع الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف، ولا سيما تلك التي يستضيفها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، إلى النظر في عقد اجتماعاتها، في نطاق ولاية كل منها، بشكل أكثر تواتراً في نيروبي؛

9- *نشدد على* أهمية تعزيز التوزيع الجغرافي العادل والتكافؤ بين الجنسين فيما بين موظفي أمانة برنامج الأمم المتحدة للبيئة، ولا سيما فيما يتعلق بالمناصب الفنية والعليا، ونطلب إلى المديرة التنفيذية للبرنامج أن تواصل الجهود الجارية واتخاذ إجراءات فعالة في هذا الصدد وأن تواصل تقديم تقارير منتظمة إلى لجنة الممثلين الدائمين عن التقدم المحرز؛

10- *ندعو* الجمعية العامة إلى النظر، حسب الاقتضاء، في مستوى التمويل من الميزانية العادية اللازم لمساعدة برنامج الأمم المتحدة للبيئة على الوفاء بولايته، مع مراعاة برنامج العمل المعتمد للبرنامج وقرار الجمعية العامة 2997 (د-27)؛

11- *نؤكد من جديد* أنه ينبغي أن تساهم جميع الدول الأعضاء وأعضاء الوكالات المتخصصة، مع مراعاة ظروفها الاقتصادية والاجتماعية، مساهمةً مالية في برنامج الأمم المتحدة للبيئة؛ وفي هذا الصدد، نحث الدول الأعضاء والجهات الأخرى القادرة على دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة على القيام بذلك من خلال تقديم مساهمات أساسية أكثر استقراراً وكفايةً وقابلية للتنبؤ بها في صندوق البيئة، مع إيلاء الاعتبار الواجب لجدول التبرعات الإرشادي؛ ونشدد على الحاجة إلى أن يدير برنامج الأمم المتحدة للبيئة موارده المالية بحكمة وأن ينوّع قاعدة الجهات المانحة لديه من خلال تشجيع الدول الأعضاء التي لا تساهم بانتظام في صندوق البيئة على القيام بذلك؛

12- *نشجع* برنامج الأمم المتحدة للبيئة، بصفته رئيس فريق إدارة البيئة، بالتعاون مع الأعضاء الآخرين في الفريق، على مواصلة تعزيز التنسيق المشترك بين الوكالات على نطاق المنظومة فيما يخص البيئة والدعوة إلى المشاركة الفعالة والدعم من جميع أعضاء الفريق في تنفيذ الاستراتيجيات المتعلقة بالبيئة على نطاق المنظومة؛

13- *ندعم* الدور الرئيسي لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة في تعزيز ودعم الترابط بين العلوم والسياسات من أجل دعم النقاش والمفاوضات والمداولات على الصعيد الحكومي الدولي، وقرارات السياسات ذات الصلة بالقانون البيئي الدولي والحوكمة، وتعزيز تحديد وتقاسم أفضل العلوم المتاحة لدعم فعالية الإجراءات البيئية ووضع السياسات، وبالتعاون والتآزر بين الأفرقة العلمية ذات الصلة، وتشجيع التوازن الجغرافي والجنساني في عضوية هذه الأفرقة، ونلتزم بالاستثمار أكثر في البحوث البيئية، بما في ذلك في التقييمات التي يجريها برنامج الأمم المتحدة للبيئة، والاستفادة بفعالية أكثر من المعارف التي يولدها المجتمع العلمي؛

14- *نسلم* بأهمية الوصول إلى المعلومات، والوصول إلى مشاركة الجمهور في عمليات صنع القرار، واللجوء إلى العدالة في المسائل البيئية، وندعو الدول الأعضاء وأعضاء الوكالات المتخصصة إلى نشر وتبادل المعلومات البيئية القائمة على الأدلة وتوعية الجمهور بالمسائل البيئية الحرجة والمستمرة والناشئة ومواصلة دعم برنامج الأمم المتحدة للبيئة في وضع استراتيجية بيانات بيئية عالمية؛

15- *نعقد العزم* على مواصلة تعزيز القوانين والسياسات والأطر التنظيمية البيئية، عند الاقتضاء، على المستوى الوطني والإقليمي والعالمي، دون تقليل مستويات حماية البيئة الحالية، وعلى تعزيز القدرات عبر جميع القطاعات من أجل التنفيذ الفعال للقانون البيئي الدولي من خلال سد الفجوات المعرفية، وتعزيز التنسيق عبر القطاعات، وتحسين الرصد وإنفاذ القوانين، وزيادة الإرادة السياسية وإشراك أصحاب المصلحة، وفقاً للنظم القانونية الوطنية، مع الاعتراف بأهمية التعاون الدولي في دعم العمل الوطني واستكماله؛

16- *ندعو* الدول الأعضاء وأعضاء الوكالات المتخصصة إلى زيادة دعمهم لبرنامج مونتيفيديو الخامس لتطوير القانون البيئي واستعراضه الدوري (برنامج مونتيفيديو الخامس)، وتعزيز تطوير وتنفيذ سيادة القانون البيئي ونرحب بالمناقشات الجارية بشأن هذه المسألة مع تعزيز قدرات الدول الأعضاء وأعضاء الوكالات المتخصصة، بناء على طلبهم؛

17- *نشجع* الدول الأعضاء وأعضاء الوكالات المتخصصة التي لم تنظر بعد في التصديق على الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف ذات الصلة إلى القيام بذلك وتنفيذها بفعالية، بما في ذلك من خلال إدراج أحكام هذه الاتفاقات في النظم القانونية الوطنية حسب الاقتضاء؛

18- *ندعو* الدول الأعضاء وأعضاء الوكالات المتخصصة إلى إدراج مبادئ القانون البيئي الدولي ذات الصلة في نُظُمها القانونية المحلية، حسب الاقتضاء، مع الإشارة في هذا السياق إلى العمل الجاري الذي تضطلع به لجنة القانون الدولي بشأن المبادئ العامة للقانون؛

19- *نلتزم* بالتعاون لتعزيز القدرات عبر جميع القطاعات من أجل التنفيذ الفعال للقانون البيئي الدولي، بما في ذلك في قطاعي الإدارة والعدالة، وفقاً للنُظم القانونية المحلية، مع التسليم بأهمية التعاون والدعم الدوليين في هذا الصدد؛

20- *ندعو* الدول الأعضاء وأعضاء الوكالات المتخصصة إلى تعزيز توفير وتعبئة جميع أنواع ومصادر وسائل التنفيذ، بما في ذلك بناء القدرات والتكنولوجيا والدعم المالي، وتعزيز الشراكات العالمية والتعاون بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون فيما بين بلدان الجنوب والتعاون الثلاثي، من أجل دعم البلدان النامية في تنفيذ السياسات البيئية الوطنية في المجالات التي تتطلب ذلك، واستكمال جهودها الوطنية، بما يتماشى مع خطة التنمية المستدامة لعام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية؛

21- *ندعو* إلى الوفاء العاجل بالالتزامات المالية القائمة بموجب مختلف الاتفاقات البيئية المتعددة الأطراف لمساعدة البلدان النامية، ونشدد على أهمية الوفاء بالتعهدات ذات الصلة؛

22- *نلتزم* بمواصلة تضخيم تعبئة الموارد المالية المحلية، بوسائل منها تعزيز التعاون مع القطاع الخاص، للنهوض بالتنفيذ الشامل والمتوازن للبُعد البيئي للتنمية المستدامة، مع مراعاة حاجة البلدان النامية إلى تعزيز التعاون الدولي وتقديم الدعم لاستكمال جهودها لتعبئة الموارد المحلية؛

23- *ندعو* المديرة التنفيذية لبرنامج الأمم المتحدة للبيئة إلى تحديد المزيد من الخيارات، بما يتماشى مع استراتيجية البرنامج المتوسطة الأجل وبرنامج عمله، من أجل تقديم المساعدة إلى الدول الأعضاء وأعضاء الوكالات المتخصصة بناء على طلبهم، بما في ذلك من خلال الأفرقة القطرية للأمم المتحدة، وتحسين تنفيذ أهدافها البيئية والقانون البيئي الدولي والبُعد البيئي لخطة التنمية المستدامة لعام 2030 على الصعيد الوطني، بما في ذلك الوصول إلى المعلومات العلمية والتكنولوجيا والمساعدة التقنية والموارد المالية، مع ضمان التكامل مع عمل الهيئات المُنشأة بموجب معاهدات؛

24- *ندعو* الأمم المتحدة، في إطار ولايتها، إلى تيسير الاستخدام الفعال والكفء للأدوات المالية القائمة والوصول إليها بشكل ملائم وفي الوقت المناسب، بما في ذلك دعم وصول الدول الأعضاء وأعضاء الوكالات المتخصصة إلى أنشطة بناء القدرات والتكنولوجيا، مع التركيز بشكل خاص على احتياجات البلدان النامية، وندعو الدول الأعضاء وأعضاء الوكالات المتخصصة إلى الاستخدام الفعال والكفء للآليات المالية والصناديق القائمة بغرض تنفيذ القانون البيئي الدولي وتحسين حالة البيئة العالمية سعياً إلى تعزيز الانتعاش القوي والمستدام بيئياً واقتصادياً واجتماعياً من جائحة كوفيد-19؛

25- *نشجع* المشاركة النشطة والهادفة لجميع أصحاب المصلحة المعنيين، بما في ذلك الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية، وتعزيز قدرات المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيين على المشاركة في اجتماعات وأنشطة برنامج الأمم المتحدة للبيئة بما يتماشى مع القواعد والإجراءات المعمول بها بطريقة متوازنة جغرافياً وجنسانياً، ونلتزم بمواصلة استكشاف طرق جديدة لتعزيز الشفافية والمشاركة الفعالة للمجتمع المدني، بما في ذلك عبر الوسائل الرقمية؛

26- *نحيط علماً* بالتقرير المعنون ''برنامج الأمم المتحدة للبيئة الذي نصبو إليه'' الذي أعدته المجموعات الرئيسية وأصحاب المصلحة الرئيسيون، والذي يقدم مقترحات من أجل برنامج الأمم المتحدة للبيئة الأكثر شمولاً وأثراً.